

Distr.: General  
1 November 2023  
Arabic  
Original: English



رسالة مؤرخة 31 تشرين الأول/أكتوبر 2023 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل  
الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

تجدون طيه التقرير الثلاثين لجمهورية صربسكا عن التطورات السياسية في الفترة الأخيرة  
في البوسنة والهرسك (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فاسيلي نيبينزيا



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة 31 تشرين الأول/أكتوبر 2023 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن  
من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

التقرير الثلاثون لجمهورية صربسكا المقدم إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة

تشرين الأول/أكتوبر 2023

## التقرير الثلاثون لجمهورية صربسكا المقدم إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة

### المحتويات

#### الصفحة

7	أولا - يجب تنفيذ اتفاقات دايتون بأمانة .....
7	ألف - يمثل سحب ضمانات دايتون لتقاسم السلطة أمرا لا يمكن تصوره .....
8	باء - جمهورية صربسكا ملتزمة باتفاقات دايتون .....
8	1 - التزام جمهورية صربسكا الذي لا يتزعزع بالسلام .....
8	2 - التزام جمهورية صربسكا بسيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية ونظامها الدستوري .....
8	3 - ستواصل جمهورية صربسكا الإصرار على تنفيذ اتفاقات دايتون بالوسائل القانونية والسلمية .....
9	جيم - يجب على السياسيين في سراييفو وورعاتهم التوقف عن محاولة التراجع عن اتفاقات دايتون .....
9	دال - بموجب دستور البوسنة والهرسك، تعود ملكية الممتلكات العامة إلى الكيانيين .....
11	هاء - يجب على الدبلوماسيين الأجانب أن يتوقفوا عن الممارسة المغرضة المتمثلة في إساءة استخدام سيادة القانون وتجاهل المعايير الدولية واتفاقات دايتون، بما في ذلك النظام الدستوري الديمقراطي للبوسنة والهرسك .....
12	ثانيا - الاندماج في الاتحاد الأوروبي .....
12	ألف - تدعم جمهورية صربسكا بشكل كامل اندماج البوسنة والهرسك في الاتحاد الأوروبي والإصلاحات اللازمة لتحقيق ذلك .....
13	باء - عندما يترك قادة البوسنة والهرسك لحل الأمور بأنفسهم، يمكن تحقيق اتفاقات سياسية بشأن الإصلاحات .....
15	جيم - يتطلب الاندماج في الاتحاد الأوروبي إغلاق مكتب الممثل السامي .....
16	دال - يجب الاستعاضة عن القضاة الأجانب في المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك بمواطنين من البوسنة والهرسك على نحو ما يتطلب الاندماج في الاتحاد الأوروبي .....
17	ثالثا - يجب أن يتوقف حكم كريستيان شميت غير القانوني والمزعزع للاستقرار للبوسنة والهرسك ومواطنيها .....
18	ألف - السيد شميت هو العنصر الرئيسي المزعزع للاستقرار في البوسنة والهرسك .....
19	باء - فرض السيد شميت تعديلات على قانون العقوبات .....
21	جيم - السيد شميت: "لا أحد فوق القانون [إلا أنا]" .....
21	دال - جهود جمهورية صربسكا لدعم سيادة القانون .....

## موجز تنفيذي

يسر جمهورية صربسكا، وهي طرف في المعاهدات التي تشكل اتفاقات دايتون للسلام لعام 1995 وأحد الكيانين المتمتعين بالحكم الذاتي اللذين يشكلان البوسنة والهرسك، أن تقدم هذا التقرير الثلاثين إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

وقد مثلت اتفاقات دايتون نجاحا كبيرا، ولا مجال للعودة إلى الحرب في البوسنة والهرسك. غير أن الوضع السياسي الداخلي في البوسنة والهرسك اليوم مضطرب بشكل غير عادي. فالبوسنة والهرسك بلد ذو تاريخ معقد ومؤلم للغاية. ومن الواضح تماما أن أي مسؤول دولي في البوسنة والهرسك يأمل في تحسين الوضع يحتاج إلى فهم عميق للمنطقة، ووفرة في المهارات الدبلوماسية، وحكمة تقوم على الحذر والتأني، وحساسية ثقافية كبيرة. ومن الواضح بنفس القدر أن السيد كريستيان شميت، وهو دكتاتور فرضته حفنة من البلدان القوية على البوسنة والهرسك دون ذرة من الشرعية، لا يتمتع بأي صفة من هذه الصفات. وهو في الواقع يقدم نفسه باعتباره نقيضها تماما. والأسوأ من ذلك، في بلد لا يستطيع فيه الكثير من الناس أن ينسوا أبدا الإبادة الجماعية المستوحاة من النازية التي ارتكبت في القرن الماضي بحق الصرب، واليهود والروما، هو أن هذه الشخصية التي تدعي سلطة مطلقة لحكم البوسنة والهرسك بموجب مراسيم يرتبط بشكل علني وبصفاقة بجماعة تكرم القوات المسلحة الألمانية (الفيرماخت) في الحقبة النازية.

وتلقي التصريحات المستمرة المثيرة للقلق التي يطلقها السيد شميت اللوم على نحو يتسم بالتحيز على القادة المنتخبين من جمهورية صربسكا عن عدم الاستقرار السياسي في البوسنة والهرسك وبتهمهم زورا بتقويض سيادة القانون والنظام الدستوري للبوسنة والهرسك. ويفتقر السيد شميت إلى المعرفة اللازمة لفهم أن إملأته المتهورة وغير القانونية هي السبب الرئيسي للاضطرابات في الفترة الأخيرة في البوسنة والهرسك وأن أجنبا يدعي سلطات استبدادية لحكم شعب البوسنة والهرسك يمثل، على أقل تقدير، انتهاكا مروعا لسيادة القانون وانتهاكا خطيرا للنظام الدستوري للبوسنة والهرسك.

وقد قرر بعض أعضاء مجلس الأمن إنكار أي دور للأمم المتحدة في تعيين ممثل سام؛ وإدراكا منهم لأن التوصل إلى توافق آراء بشأن تعيين من هذا القبيل سيتطلب عملا دبلوماسيا شاقا، اتخذوا بدلا من ذلك السبيل الأسهل المتمثل في اغتصاب سلطة المجلس وعينوا رجلا من اختيارهم، متظاهرين بأن التعيين قانوني. ومن المفهوم على نطاق واسع، بغض النظر عن قانونية الأمر، أن ترك رجل متهور وغير مؤهل مثل السيد شميت في مثل هذا الموقع الصعب والحساس، في مثل هذا الوقت المضطرب التي تمر به المنطقة، ليس إلا سوء تصرف دبلوماسي صارخ. وعندما يعترف العديد جدا من أعضاء المجتمع الدولي سرا بالأخطار التي يشكلها السيد شميت المتهور والطاغية، يمثل السماح له بمواصلة التسبب في الاضطرابات في البوسنة والهرسك والتظاهر بأن عثراته الطائشة تؤدي في الواقع إلى تحسين الحالة تخليا لا يقبله الضمير عن أداء الواجب. وينبغي للمجلس أن يتصرف بمسؤولية لتصحيح الوضع، وأن يغلق مكتب الممثل السامي في آخر الأمر.

ويشدد الجزء الأول من هذا التقرير على أن التنفيذ الأمين لهياكل وآليات تقاسم السلطة التي يكفلها دستور البوسنة والهرسك (المرفق 4 لاتفاقات دايتون) أمر لا غنى عنه لضمان أن تشعر الجماعات الإثنية الثلاث المتحاربة سابقا في البوسنة والهرسك بالأمان والأمن؛ وسحب هذه الضمانات هو أمر لا يمكن تصوره إطلاقا بالنسبة إلى الصرب والكروات في البوسنة والهرسك.

وتعيد جمهورية صربسكا مرة أخرى تأكيد التزامها باتفاقات دايتون، التي تشمل الالتزام بالسلام والاحترام الكامل لسيادة البوسنة والهرسك، وسلامتها الإقليمية ونظامها الدستوري. واتساقا مع هذا الالتزام، تقاوم جمهورية صربسكا - وسنظل تقاوم - تفكيك دستور البوسنة والهرسك، الذي يشكل جوهر اتفاقات دايتون.

ومن بين من يحاولون التخلص من تسوية دايتون سياسيون يمثلون الأغلبية الإثنية للبوسنيين المسلمين في البوسنة والهرسك، يقدمون أنفسهم في كثير من الأحيان باعتبارهم إصلاحيين من معتقي فكر ما بعد الدولة القومية يدعون إلى ما يسمونه "الدولة المدنية" في البوسنة والهرسك. وينبغي ألا يندفع أحد بهذا التلاعب بالألفاظ. ولأن البوسنيين المسلمين يشكلون أغلبية طفيفة من سكان البوسنة والهرسك، فإن البوسنة والهرسك "المدنية" التي يرغبون فيها ستكون دولة يحكمها القوميون من البوسنيين المسلمين لصالح البوسنيين المسلمين.

وفي الوقت نفسه، يواصل دبلوماسيون أجانب معتمدون في البوسنة والهرسك انتهاك التزامهم بموجب اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدولة المضيفة، مما يدل على تجاهلهم التام لسيادة البوسنة والهرسك وسيادة القانون فيها.

ويتناول الجزء الثاني من هذا التقرير الجهود التي تبذلها البوسنة والهرسك لتصبح عضوا في الاتحاد الأوروبي. وتواصل جمهورية صربسكا دعم سعي البوسنة والهرسك للحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي وتنفيذ الإصلاحات اللازمة لتحقيق ذلك، بما يتفق مع تقسيم الاختصاصات الذي ينص عليه دستور البوسنة والهرسك. ويبين التقدم الكبير الذي أحرزته البوسنة والهرسك في الفترة الأخيرة بشأن الإصلاحات اللازمة لبدء المفاوضات بشأن العضوية في الاتحاد الأوروبي ما يمكن أن تحققه القيادة المحلية للبوسنة والهرسك إذا أعطيت مجالا للتفاوض.

وتتمثل إحدى الخطوات التي لا جدال في ضرورتها لكي تصبح البوسنة والهرسك عضوا في الاتحاد الأوروبي في إغلاق مكتب الممثل السامي. ويدرك الاتحاد الأوروبي منذ فترة طويلة أن وجود مكتب الممثل السامي لا يتفق مع معايير الاتحاد الأوروبي وشروطه للعضوية، ومن المفهوم على نطاق واسع أن وجود أجنبي في البوسنة والهرسك يدعي سلطات ديكتاتورية يقوض بشدة الاندماج في الاتحاد الأوروبي.

وهناك إصلاح آخر مطلوب بوضوح لكي تمضي البوسنة والهرسك قدما على طريق العضوية في الاتحاد الأوروبي يتمثل في أن تكون المحكمة الدستورية في البوسنة والهرسك مكونة من مواطنين للبوسنة والهرسك بدلا من وجود كتلة مهيمنة من المقاعد المخصصة للقضاة الأجانب (الذين أنشئت مناصبهم لتكون تدبيرا انتقاليا مدته خمس سنوات). وتقوض شرعية المحكمة بشدة في جميع أنحاء البوسنة والهرسك بسبب هيمنة قضاتها الأجانب عليها، وفساد العمليات القضائية جراء تدخل مكتب الممثل السامي وبعض القوى الأجنبية، وسلسلة طويلة من القرارات المخالفة لدستور البوسنة والهرسك. ويدرج الاتحاد الأوروبي عن حق استبدال القضاة الأجانب في المحكمة ضمن الأولويات الرئيسية لاندماج البوسنة والهرسك في الاتحاد الأوروبي، ويجب إنجاز هذا الإصلاح دون تأخير.

ويشدد الجزء الثالث من هذا التقرير على أهمية إنهاء دور السيد شميت غير القانوني والمزعزع للاستقرار بوصفه دكتاتورا أجنبيا غير منتخب للبوسنة والهرسك. ولا يمكن لأي شخص على دراية بفترة ولايته، أو يشاهد انفعالاته المتعالية، أو يقرأ إملأته غير المدروسة أن يجادل بشكل معقول بأنه صاحب تأثير مهدي ومثبت للاستقرار في البوسنة والهرسك. وعلاوة على ذلك، وعلى النحو المفصل أدناه، تتعرض

ارتباطاته المقلقة بأولئك الذين يحتفلون بالماضي النازي لبلده لانتقادات واسعة النطاق من قبل صحفيين وسياسيين حتى في بلده، ومما يثير السخرية توقع أن يجري تجاهل مثل هذه الصلات في البوسنة والهرسك.

وإذا نحينا جانبا واقع أن السيد شميت ليس ممثلا ساميا شرعيا، تشكل مزاعمه الطائشة والمتهورة بامتلاك سلطة مطلقة لحكم البوسنة والهرسك ومواطنيها انتهاكات وقحة وصادمة لسيادة القانون ينتقدها الكثيرون في المنطقة. وليس لأحد، حتى وإن كان ممثلا ساميا معينا بشكل شرعي، أي سلطة قانونية لسن القوانين في البوسنة والهرسك بمجرد إصدار مراسيم.

وقد فرض السيد شميت قوانين صناعية تتسم باستهتار طائش، بما في ذلك "قانون" قمعي جديد يفرض عقوبات جنائية على أولئك الذين لا ينفذون قراراته غير القانونية. وهدد السيد شميت أيضا بالفرض المباشر لعقوبات خارج نطاق القضاء على مسؤولي جمهورية صربسكا الذين لا يتبعون إملاءاته، حتى عندما يجبرهم القانون على ذلك. وينتهك حكم السيد شميت غير القانوني بالمراسيم، والعقوبات خارج نطاق القضاء التي يهدد بها، انتهاكا واضحا لحقوق الإنسان لمواطني البوسنة والهرسك التي تكفلها الاتفاقيات الدولية التي هي طرف فيها - الاتفاقيات الدولية التي يقع على هذا المجلس واجب دعمها.

وردا على خروج السيد شميت عن القانون ومن أجل الحفاظ على سيادة القانون، والمبادئ الديمقراطية، والمؤسسات الديمقراطية المحلية، وافقت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا في حزيران/يونيه على قانون ينهي نشر المراسيم غير القانونية لمكتب الممثل السامي في الجريدة الرسمية لجمهورية صربسكا. وبعد أن اتخذ رئيس جمهورية صربسكا خطوة إجرائية رسمية مطلوبة قانونا لتنفيذ تشريع الجمعية الوطنية، أصدر مكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك لائحة اتهام عبثية بحقه بناء على "النظام الأساسي" الجنائي الجديد الزائف للسيد شميت.

وعلى الرغم من الاضطرابات الحالية في البوسنة والهرسك، تثق جمهورية صربسكا في أن البوسنة والهرسك يمكن أن تتجج وتصبح عضوا في الاتحاد الأوروبي بمجرد تنفيذ اتفاقات دايتون ودستور البوسنة والهرسك بأمانة، بما في ذلك من خلال احترام الهيكل الدستوري للبوسنة والهرسك واستعادة الحكم الذاتي الديمقراطي.

## ألف - يمثل سحب ضمانات دايون لتقاسم السلطة أمرا لا يمكن تصوره

- 1 - يشكل الالتزام باتفاقات دايون، بما في ذلك المرفق 4 للاتفاقات، ودستور البوسنة والهرسك، السبيل الوحيد لتتجج البوسنة والهرسك وتزدهر. ولم يُقترح أي بديل واقعي قط، لأنه ليس ثمة بديل.
- 2 - ولم تحقق اتفاقات دايون السلام في البوسنة والهرسك فحسب، وهو السلام المستمر الآن دون انقطاع منذ ما يقرب من 28 عاما، ولكنها أنشأت أيضا هيكلًا بارعا لتقاسم السلطة لضمان الاستقرار والحوكمة الديمقراطية في بلد يضم ثلاثة شعوب منقسمة بشدة (البوسنيون المسلمون في غالبيتهم، والصرب المسيحيون الأرثوذكس في غالبيتهم، والكروات من طائفة الروم الكاثوليك في غالبيتهم). وأنشأ دستور البوسنة والهرسك، وهو جوهر تسوية دايون، نظاما يستهدف منح كل شعب من الشعوب المكونة للبوسنة والهرسك الثقة في أنه لن يخضع لسيطرة أحد الشعبين الآخرين أو كليهما. ويحقق الدستور ذلك عن طريق إسناد معظم الاختصاصات الحكومية إلى الكيانين وإدماج آليات لحماية المصالح الحيوية للشعوب المكونة للبوسنة والهرسك.
- 3 - وقد حقق النظام الدستوري الديمقراطي الذي أنشئ بموجب اتفاقات دايون نجاحا هائلا. ويعيش المواطنون في البوسنة والهرسك في سلام وحرية. ويعم الأمان شوارع المدن في البوسنة والهرسك، ولم يحدث أي عنف إرثي ذي شأن منذ توقيع اتفاقات دايون. ورغم أن العمل السياسي في البوسنة والهرسك يتسم أحيانا بخطاب حاد، كما هو الحال في معظم الديمقراطيات المفتوحة، فإن الخلافات تحل سلميا. وقد أعادت البوسنة والهرسك بناء نفسها وتعافت من حرب الفترة 1992-1995، وانضمت إلى مجلس أوروبا، وأصبحت في أواخر العام الماضي مرشحا رسميا لعضوية الاتحاد الأوروبي. وازداد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في البوسنة والهرسك بأكثر من أربعة أمثال بين عامي 2000 و 2018 وهو يستمر في النمو منذ ذلك الحين، باستثناء أسوأ أشهر جائحة كوفيد.
- 4 - وتشكل محاولات تفكيك النظام الدستوري للبوسنة والهرسك من خلال تركيز السلطة في سربيفو أو سحب أشكال الحماية الإثنية المكفولة في اتفاقات دايون وصفة لحدوث كارثة. فالشعوب الثلاثة المكونة للبوسنة والهرسك تمتلك فلسفات حوكمة مختلفة اختلافا عميقا بل وغير متوافقة. [على سبيل المثال، يتسم أكبر حزب يمثل فئة الأغلبية الإثنية في البوسنة والهرسك، البوسنيين المسلمين، بأنه حزب إسلامي بشكل صريح في أيديولوجيته؛ وكان مؤسس الحزب الموقر قد كتب في عام 1990، وهو العام الذي أسس فيه الحزب، أن "الحركة الإسلامية ينبغي، وهي تستطيع، أن تبدأ في الاستيلاء على السلطة بمجرد أن تكون قوية أخلاقيا وعدديا بما يكفي لتكون قادرة ليس فقط على الإطاحة بالحكومة غير الإسلامية القائمة، ولكن أيضا على بناء حكومة إسلامية جديدة"<sup>(1)</sup>. وبالنسبة إلى الصرب والكروات في البوسنة والهرسك، لا يمكن إطلاقا تصور إلغاء آليات تقاسم السلطة المكفولة دستوريا في البوسنة والهرسك أو الانتقاص منها.
- 5 - ولم يتزعزع التزام جمهورية صربسكا قط باتفاقات دايون. وما فتئت جمهورية صربسكا تؤكد من جديد في التقارير نصف السنوية التي تقدمها إلى مجلس الأمن منذ عام 2009 التزامها باتفاقات دايون، وتنفيذها الأمين الذي لا تزال جمهورية صربسكا تعتقد بأنه ضروري لاستقرار البوسنة والهرسك ونجاحها في المستقبل.
- 6 - وعندما تتخذ جمهورية صربسكا خطوات مثل سن قانون يحظر نشر المراسيم الخارجية عن القانون الصادرة عن مكتب الممثل السامي، يقوم خصوم جمهورية صربسكا باتهامها على نحو مستغرب بأنها "مناهضة

(1) علي عزت بيغوفيتش، الإعلان الإسلامي (1990)، الصفحة 56.

لدايتون“. وفي الواقع، تستهدف التدابير التي تتخذها جمهورية صربسكا حماية اتفاقات دايتون، بما في ذلك النظام الدستوري الديمقراطي المكفول في دستور البوسنة والهرسك والقيود الصارمة التي فرضتها اتفاقات دايتون على سلطة الممثل السامي. وينبغي ألا تحظى الأعمال الخارجة عن القانون لمستبد أجنبي التي تنتهك الدستور بالاحترام كما لو كانت قوانين. وينبغي لواقع أن تلك الإجراءات الخارجة عن القانون تتخذ من قبل أجنبي أن يجعلها أكثر اتساما بطابع عدم الشرعية، لا أن يقلل منه. وتقوض مثل هذه الأعمال النظام الدستوري للبوسنة والهرسك، وتزعزع من ثم استقرار البلد، بل ويمكن أن تزعزع استقرار المنطقة الأوسع.

## 1 - التزام جمهورية صربسكا الذي لا يتزعزع بالسلام

7 - جمهورية صربسكا ملتزمة بالسلام والاستقرار في البوسنة والهرسك وهي ستبقى كذلك. وعلى مدى ما يقرب من 28 عاما، تحافظ اتفاقات دايتون على سلام متواصل في البوسنة والهرسك، ولن تفعل جمهورية صربسكا أبدا أي شيء يعرض ذلك السلام للخطر. وما فتئت جمهورية صربسكا وقيادتها تستبعدان أي استخدام للعنف، حتى مع انخراط بعض قادة الأحزاب السياسية للبوسنيين المسلمين في البوسنة والهرسك في خطاب عدواني. وتدعم جمهورية صربسكا عملية ألتيا التابعة للاتحاد الأوروبي وتتعاون معها بشكل كامل في مهمتها الحيوية المتمثلة في المساعدة على ضمان عدم تعكير صفو السلام في البوسنة والهرسك.

## 2 - التزام جمهورية صربسكا بسيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية ونظامها الدستوري

8 - تواصل جمهورية صربسكا في إطار التزامها باتفاقات دايتون الاحترام الكامل لسيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية ونظامها الدستوري. وليس لدى جمهورية صربسكا أي خطة للانفصال عن البوسنة والهرسك، وهي لم تتخذ أي خطوات في ذلك الاتجاه. والواقع هو أن جمهورية صربسكا هي المدافع الرئيسي عن الحفاظ على سيادة البوسنة والهرسك في بلد يبدو فيه أن السياسيين من القومية الأكثر عددا راضون بأن يُحكموا من قبل مستبد أجنبي غير منتخب أو عواصم أجنبية، أي في جزيرة من الدكتاتورية الاستعمارية في قلب أوروبا الديمقراطية.

9 - وتؤيد جمهورية صربسكا بقوة المقترح الجديد بأن توقع القيادة السياسية للبوسنة والهرسك اتفاقا بشأن السيادة الكاملة للبوسنة والهرسك، يدعو إلى إرساء سيادة البوسنة والهرسك، بما في ذلك عن طريق إغلاق مكتب الممثل السامي، وإنهاء الدور الضار تماما للقضاة الأجانب في المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك.

## 3 - ستواصل جمهورية صربسكا الإصرار على تنفيذ اتفاقات دايتون بالوسائل القانونية والسلمية

10 - ستواصل جمهورية صربسكا استخدام الوسائل القانونية والسلمية للضغط من أجل التنفيذ الأمين لاتفاقات دايتون، بما في ذلك الالتزام بدستور البوسنة والهرسك، لأنها تعتقد أن ذلك ضروري لاستقرار البوسنة والهرسك ونجاحها على المدى الطويل. ويعرف جميع المراقبين المطلعين أنه لا يوجد بديل إطلاقا.

11 - ومما يؤسف له أن الهيكل اللامركزي والنظام السياسي الديمقراطي اللذين كان من المفترض أن يكفلهما دستور البوسنة والهرسك يتعرضان للانقراض منها ما بطارد، عموما من خلال المراسيم الخارجة عن القانون الصادرة عن الممثل السامي والتدخلات الأجنبية الأخرى. وتجبر هذه الهجمات المتواصلة على دستور البوسنة والهرسك جمهورية صربسكا على الدفاع عنه باستخدام الأساليب المشروعة والسلمية، وهي ستواصل القيام بذلك.



## جيم - يجب على السياسيين في سراييفو ورعاهم التوقف عن محاولة التراجع عن اتفاقات دايتون

12 - بدلا من الدعوة علنا إلى حكم البوسنيين المسلمين للبوسنة والهرسك دون منازع، كثيرا ما يدعو السياسيون في سراييفو وأنصارهم إلى بوسنة وهرسك "مدنية"، تبدو تقدمية وما بعد قومية لمن يستمع إليهم من الغربيين السذج. ولكن هذا السعي من أجل بوسنة وهرسك "مدنية" هو في واقع الأمر ذئب قومي بوسني في ثياب حمل. ويدرك السياسيون في سراييفو - بل وجميع مواطني البوسنة والهرسك - أنه نظرا لأن أغلبية طفيفة من مواطني البوسنة والهرسك هي من البوسنيين المسلمين، فإن بوسنة وهرسك "مدنية" قائمة على حكم الأغلبية البسيطة ستكون في الواقع بوسنة وهرسك يحكمها القوميون البوسنيون المسلمون لصالح البوسنيين المسلمين. ويتضح هذا الهدف من الجهود الحالية التي تبذلها أحزاب البوسنيين المسلمين لتهميش الصرب والكروات وضمان هيمنة البوسنيين المسلمين على كل المؤسسات الحاكمة، وهي جهود مناهضة لاتفاقات دايتون يتجاهلها أو يدعمها بنشاط بعض أعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

13 - ويعطي خطاب السياسيين من البوسنيين المسلمين وسياساتهم وتصرفاتهم المواطنين الصرب والكروات كل الأسباب للشك في أن بوسنة وهرسك مدنية زائفة ستحترم دينهم، ولغتهم، وثقافتهم وتفضيلاتهم الأخرى. بل كثيرا ما يكشف السياسيون في سراييفو من الأحزاب غير الإثنية ظاهريا عن أنفسهم ليتين أنهم قوميون بوسنيون لا يبدون أي احترام لتقاليد، ومعتقدات، وحساسيات الإثنيات الأخرى.

14 - وعلى سبيل المثال، في آب/أغسطس، التقى العضو البوسني المسلم في رئاسة البوسنة والهرسك، دينيس بيسيروفيتش، وهو عضو في الحزب الديمقراطي الاجتماعي المتعدد الإثنيات اسميا، الجنرال السابق في جيش البوسنيين المسلمين آتيف دوداكوفيتش، الذي وجهت إليه اتهامات بارتكاب جرائم حرب ضد الصرب، وكال له المديح<sup>(2)</sup>. وإن لم يكن ازدرء السيد بيسيروفيتش للضحايا الصرب واضحا تماما، فقد قام في وقت لاحق من ذلك الشهر باتهام مكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك بـ "اضطهاد أبطال الدفاع عن غورازدي" بعد توجيه الاتهام إلى 13 عضوا سابقا في جيش البوسنيين المسلمين بارتكاب مذبحه راح ضحيتها 56 مدنيا صربيا بريئا في يوم القديس نيكولاس في عام 1992<sup>(3)</sup>.

15 - وكما هو موضح أعلاه، يتضمن دستور البوسنة والهرسك هياكل وآليات حيوية لمنع شعب أو أكثر من شعوب البوسنة والهرسك من السيطرة على شعب آخر. وتثير التهديدات بإلغاء هذه الضمانات باسم تحويل البوسنة والهرسك إلى دولة "مدنية" قلقا عميقا لدى الصرب والكروات في البوسنة والهرسك، وهي تزيد من التوترات بين الإثنيات.

## دال - بموجب دستور البوسنة والهرسك، تعود ملكية الممتلكات العامة إلى الكيانين

16 - أقحم الدبلوماسيون الأجانب أنفسهم في مسألة تحديد مستوى الإدارة الذي يمتلك الممتلكات العامة، على الرغم من أن دستور البوسنة والهرسك قد حل المسألة مسبقا من خلال توضيح أن ملكية الممتلكات العامة تعود إلى كياني البوسنة والهرسك. وكما هو موضح بالتفصيل في الملحق 2 للتقرير الثالث والعشرين لجمهورية صربسكا المقدم إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ينص دستور البوسنة والهرسك، وكذلك

(2) Denis Becirovic i Atif Dudakovic porucili: 'Obrana Bosne i Hercegovine je sveta duznost', Radio .Sarajevo, 6 Aug. 2023

(3) .Podrska osumnjicnim za zlocine nad Srbima, Politika, 22 Aug. 2023 (3)

ممارسة جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة في مرحلة ما بعد اتفاقات دايتون، على أن الكيانين هما من يمتلك الممتلكات العامة.

17 - وعلى الرغم من ذلك، ادعت سفارة الولايات المتحدة في البوسنة والهرسك زورا في بيان صدر في أيار/مايو 2023 أن مستوى إدارة البوسنة والهرسك يمتلك جميع الممتلكات العامة في البوسنة والهرسك. وحاول بيان السفارة دعم هذا القول من خلال اقتباس جزء من دستور البوسنة والهرسك ينص على ما يلي: "ستواصل جمهورية البوسنة والهرسك، التي يكون اسمها الرسمي من الآن فصاعداً 'البوسنة والهرسك'، وجودها القانوني بموجب القانون الدولي كدولة". غير أن بيان السفارة قام عمداً وبشكل مخادع بحذف النهاية البالغة الأهمية للجملة المقتبسة، التي تقول،

... مع تعديل هيكلها الداخلي على النحو المنصوص عليه في هذه الوثيقة وبحدوده

الحالية المعترف بها دولياً.

18 - وإذ يحدد الدستور الهيكل الداخلي للبوسنة والهرسك فإنه ينص على أن البوسنة والهرسك "تتألف من الكيانين، اتحاد البوسنة والهرسك وجمهورية صربسكا". وينص الدستور كذلك على أن "جميع الوظائف والسلطات الحكومية التي لم تسند صراحة في هذا الدستور إلى مؤسسات البوسنة والهرسك هي وظائف وسلطات مسندة إلى الكيانين"<sup>(4)</sup>. وبالتالي، فإن ملكية الممتلكات العامة، وهي وظيفة لا يسندها الدستور صراحة، أو حتى ضمناً، إلى مؤسسات البوسنة والهرسك، هي وظيفة من وظائف الكيانين.

19 - وموظفو سفارة الولايات المتحدة في سراييفو ليسوا مؤهلين بأي حال من الأحوال لتفسير دستور البوسنة والهرسك؛ ومن المشكوك فيه للغاية ما إذا كان أي شخص في حكومة الولايات المتحدة يمكن أن يظن أنهم مؤهلون حتى للإعراب عن آراء بشأن الدستور الأمريكي، ولكن ليس لديهم، على نحو لافت للنظر، أدنى تحفظ بشأن إصدار تصريحات فيما يتعلق ببنود الدساتير الأجنبية. ويتساءل المرء كيف سيكون رد فعل الولايات المتحدة إذا ما قامت سفارة البوسنة والهرسك في واشنطن بالمحاضرة بالولايات المتحدة بشأن رأيها في التفسير الصحيح لدستور الولايات المتحدة. والأمر الأكثر أهمية هو أن بيان السفارة الأميركية المتعطر بشأن الممتلكات العامة خاطئ تماماً بشأن تنظيم الممتلكات العامة في دستور البوسنة والهرسك، وهو يظهر جهلاً تاماً بتاريخ المسألة.

20 - ويثير مكتب الممثل السامي الجدل أيضاً منذ فترة طويلة بشأن الممتلكات العامة، ويتبع السيد شميت هذا التقليد. وقد نشأ النزاع على الممتلكات العامة بسبب تدخل مكتب الممثل السامي، وكان من الممكن حله منذ سنوات عديدة لولا التدخل الإضافي لذلك المكتب.

21 - ولم تتسبب مسألة الممتلكات العامة في البداية في أي جدل سياسي وكان من المفهوم أنها تحل في إطار الدستور. وحتى مجموعة البلدان المخصصة التي تطلق على نفسها اسم اللجنة التوجيهية لمجلس تنفيذ اتفاق السلام اعترفت بأن مستوى البوسنة والهرسك يمتلك الممتلكات التي خصصها له الكيانان<sup>(5)</sup>. ومما يؤسف له أن الممثل السامي آنذاك، بادي أشداون، قد قام بعد عشر سنوات من سريان الدستور بحماقة بإصدار سلسلة من المراسيم التي أغرقت المسألة في حالة من الفوضى. وبعد تدخل أشداون، بدأت الأحزاب

(4) التوكيد مضاف.

(5) Statement by the Ambassadors of the Peace Implementation Council's Steering Board. State Property: PIC Support For Functional And Territorial Compromise. 30 Oct. 2008

السياسية البوسنية في البوسنة والهرسك تطالب، خلافا للدستور، بأن تعود ملكية جميع الممتلكات العامة إلى مستوى البوسنة والهرسك.

22 - وعلى أمل إيجاد حل للجدل، دعت اللجنة التوجيهية لمجلس تنفيذ اتفاق السلام في عام 2008 إلى حل مسألة الممتلكات العامة على أساس "تسوية وظيفية وإقليمية". ووفقا للبيان، "تري [التسوية] أن المؤسسات على مستوى الدولة تمتلك تلك الممتلكات اللازمة لتمكينها من ممارسة اختصاصاتها الدستورية 'وظيفية'، في حين أن المستويات الأخرى من الحكومة ستمتلك ممتلكات الدولة المتبقية على أساس مبادئ 'إقليمية'"<sup>(6)</sup>.

23 - وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2012، تفاوضت الأحزاب الصربية والبوسنية والكرواتية الممثلة آنذاك في مجلس وزراء البوسنة والهرسك - دون مساعدة مكتب الممثل السامي - على اتفاق بشأن حل مسألة الممتلكات العامة على أساس "التسوية الوظيفية والإقليمية" التي اقترحتها اللجنة التوجيهية لمجلس تنفيذ اتفاق السلام. ووصل الأمر إلى أن مشروع قانون أعد في عام 2013 لتنفيذ الاتفاق. ولكن قبل التمكن من سن القانون، تدخل الممثل السامي آنذاك، فالنتين إنزكو، لتخريبه، مشيرا إلى "مخاوف" غامضة بشأن مشروع القانون (لا يمكن تخيل مثال أكثر إقناعا لبيان المشاكل الناجمة عن تدخل مكتب الممثل السامي).

24 - واليوم، يواصل السيد شميت - على الرغم من أنه ليس ممثلا ساميا شرعيا - ممارسة مكتب الممثل السامي المزعجة للاستقرار المتمثلة في تكثير مسألة الممتلكات العامة. وقد أصدر السيد شميت مراسيم تهدف إلى إبطال تشريعات جمهورية صربسكا التي سنت على النحو الواجب بشأن الممتلكات العامة. وعلاوة على ذلك، شكل السيد شميت هذا العام "فريقا عاملا" سريريا وغير شرعي يعقد اجتماعات غير علنية بشأن الممتلكات العامة في بعض السفارات الأجنبية التي يبدو أنها عازمة على حكم البوسنة والهرسك من خلال السيد شميت. وعضوية الفريق سرية، وهي لا تحدد إلا بأنها تتألف من "خبراء قانونيين محليين ودوليين متميزين"<sup>(7)</sup>. ولا يمكن أبدا لهذا التدخل من قبل السيد شميت وبعض السفارات الأجنبية أن يعيد كتابة المعنى الواضح للكلمة الأخيرة لدستور البوسنة والهرسك بشأن هذه المسألة، ولا يمكن أيضا أن يتوقع السيد شميت وتلك السفارات من جمهورية صربسكا تجاهل الدستور.

## هاء - يجب على الدبلوماسيين الأجانب أن يتوقفوا عن الممارسة المغرضة المتمثلة في إساءة استخدام سيادة القانون وتجاهل المعايير الدولية واتفاقات دايتون، بما في ذلك النظام الدستوري الديمقراطي للبوسنة والهرسك

25 - بموجب اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية، يقع على الدبلوماسيين بشكل صريح "واجب عدم التدخل في الشؤون الداخلية"<sup>(8)</sup> للدولة المستقبلية. ومما يؤسف له أن تدخل الدبلوماسيين من بلدان معينة في الشؤون الداخلية البحتة للحياة السياسية والسياسات العامة داخل البوسنة والهرسك أصبح عادة. وهم يشاركون بانتظام وعلى نحو متعجرف في أنشطة من شأنها أن تؤدي على الفور إلى طرد دبلوماسي من بلدانهم أنفسهم.

26 - وعلى سبيل المثال، انتقد بعض الدبلوماسيين الأجانب، وخاصة من البلدان التي تشكل جزءا من اللجنة التوجيهية المخصصة التابعة لمجلس تنفيذ اتفاق السلام، القانون الجديد لجمهورية صربسكا الذي

(6) المرجع نفسه.

(7) عقد الاجتماع التشاوري الأول للخبراء بشأن ممتلكات الدولة في سرايفو في مكتب الممثل السامي في 24 نيسان/أبريل 2023.

(8) اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية. وضعت في فيينا، 18 نيسان/أبريل 1961، المادة 41.

يحدد المسؤولية الجنائية، في شكل غرامات فقط، عن أشكال معينة من التشهير المتعمد. وتتسم هذه الانتقادات بالنفق بشكل مدهش، بالنظر إلى أن سبعة من البلدان الثمانية الممثلة في اللجنة التوجيهية تفرض هي نفسها مسؤولية قانونية عن التشهير الجنائي<sup>(9)</sup>. والواقع هو أن القوانين في تلك البلدان، خلافا لقانون التشهير في جمهورية صربسكا، تشمل السجن ضمن العقوبات<sup>(10)</sup>. وليس من شأنها على الإطلاق إصدار بيانات مستبدة بشأن القانون، لأنه ليس للقانون أدنى قدر من الأهمية خارج حدود جمهورية صربسكا.

27 - وفي مثال آخر على انتهاك أحد الدبلوماسيين لاتفاقية فيينا، أظهر سفير الولايات المتحدة لدى البوسنة والهرسك مايكل ميرفي في خطاب ألقاه في حزيران/يونيه عدم احترامه المتعطر لسيادة البوسنة والهرسك وحكمها الذاتي ووقسية اتفاقات دايتون. وقال السيد ميرفي خلال خطابه إن الولايات المتحدة ترى دايتون "كنقطة انطلاق، أي كأساس للبناء عليه". ويمكن أن يُرى ذلك باعتباره اعترافاً بأن القيادة الحالية للولايات المتحدة تسعى إلى التراجع عن تسوية دايتون، والتعامل مع اتفاقات دايتون ليس كمعاهدة ملزمة، ولكن باعتبارها مصدر إزعاج مؤقتاً يجب تعديله حسب رغبة دبلوماسيي الولايات المتحدة.

28 - وقال السيد ميرفي أيضاً: "التدخل ليس مسار العمل الأول إطلاقاً، ولكن بصراحة تامة، كان المجتمع الدولي في كثير من الأحيان صبوراً ومتسامحاً للغاية مع القادة السياسيين العنيدين الذين يعتمون السعي إلى تحقيق مصالح سياسية ضيقة على حساب شعب هذا البلد". وهدد السيد ميرفي ضمناً باتخاذ إجراءات غير محددة ضد القادة "الذين يسعون إلى تحقيق مصالح سياسية ضيقة"، كما لو كان ذلك سلوكاً غير عادي من السياسيين في بلد السيد ميرفي نفسه.

29 - وينتخب القادة على جميع مستويات الإدارة في البوسنة والهرسك ديمقراطياً، وهذا هو شأن القادة منذ أكثر من 27 عاماً. ولا يحق للسيد ميرفي ولا لأي أجنبي آخر أن يقرر من سيخدم أو لن يخدم في مناصب قيادية في البوسنة والهرسك. والإيحاء بأنهم يقررون ذلك يمثل ذروة الإمبريالية الجديدة. والإيحاء بأن الأمر متروك للسلك الدبلوماسي للولايات المتحدة لتحديد قادة البوسنة والهرسك "العنيدين"، والقادة الذين سيسمح لهم بالخدمة في المناصب التي انتخبوا لها، هو أمر استغرابي إلى أقصى الحدود.

## ثانياً - الاندماج في الاتحاد الأوروبي

### ألف - تدعم جمهورية صربسكا بشكل كامل اندماج البوسنة والهرسك في الاتحاد الأوروبي والإصلاحات اللازمة لتحقيق ذلك

30 - تواصل جمهورية صربسكا تقديم الدعم والعمل من أجل عضوية البوسنة والهرسك في نهاية المطاف في الاتحاد الأوروبي، مدركة أن الإصلاحات على الطريق إلى عضوية الاتحاد الأوروبي ستحسن حياة الناس في جمهورية صربسكا وفي البوسنة والهرسك ككل. وتدعو جمهورية صربسكا إلى الإقرار السريع

(9) ألمانيا وإيطاليا وفرنسا وتركيا: قاعدة بيانات قوانين الإعلام التابعة لمعهد الصحافة الدولي؛ والولايات المتحدة الأمريكية (لدى العديد من الولايات قوانين تشهير جنائية): خريطة الاتحاد الأمريكي للحريات المدنية للولايات التي لديها قوانين جنائية ضد التشهير؛ وكندا: قانون العقوبات الكندي، المادتان 300 و301؛ واليابان: Mari Yamaguchi. *Japan toughens defamation penalties*. after wrestler's suicide, AP, 13 Jim. 2022.

(10) المرجع نفسه.

للإصلاحات اللازمة لعضوية الاتحاد الأوروبي مع ضمان احترام الولاية القضائية الدستورية لكل مستوى من مستويات الإدارة.

31 - ووفقا لاختصاصاتها الدستورية، ما فتئت جمهورية صربسكا تعمل بجد على مر السنين بشأن الاندماج في الاتحاد الأوروبي وهي تحرز تقدما هاما بشأن الأهداف التي حددها الاتحاد الأوروبي في تقاريره عن البوسنة والهرسك. وقد خضعت الآلاف من أنظمة جمهورية صربسكا لإجراءات المواءمة مع قواعد الاتحاد الأوروبي وتقييم مدى التطابق معها.

## باء - عندما يترك قادة البوسنة والهرسك لحل الأمور بأنفسهم، يمكن تحقيق اتفاقات سياسية بشأن الإصلاحات

32 - على الرغم من الخلافات العميقة بين القادة على مستوى إدارة البوسنة والهرسك بشأن العديد من المسائل، أحرز هؤلاء القادة في الأشهر الأخيرة تقدما كبيرا في تنفيذ الإصلاحات المتعلقة باندماج البوسنة والهرسك في الاتحاد الأوروبي. وتبين إنجازاتهم، التي جاءت من خلال المفاوضات المباشرة ودون أي مشاركة من السيد شميت وموظفيه، ما يمكن أن تحققه القيادة المحلية للبوسنة والهرسك بمفردها عندما لا تكون مقيدة بالتدخل الأجنبي.

33 - وقد حدد الاتحاد الأوروبي 14 أولوية رئيسية فيما يتعلق باندماج البوسنة والهرسك في الاتحاد الأوروبي. وخلال الصيف، بدأت جمهورية صربسكا في الدعوة إلى الأخذ بمقترح لحل جميع هذه الأولويات الـ 14 في حزمة واحدة، وهو ما كان من شأنه أن يمثل خطوة عملاقة إلى الأمام لتحقيق تطورات البوسنة والهرسك إلى عضوية الاتحاد الأوروبي.

34 - وعلى الرغم من عدم قبول هذا المقترح، اتفق القادة على مستوى إدارة البوسنة والهرسك في 22 آب/أغسطس على مجموعة شاملة من قوانين الإصلاح التي تتناول أولويات الاتحاد الأوروبي الـ 14<sup>(11)</sup>. وقال الاتحاد الأوروبي: "نرحب بالاتفاق الذي وقّعه اليوم قادة أحزاب الائتلاف على مستوى الدولة، [و] اعتماد تشريعات مهمة متعلقة بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في مجلس نواب البوسنة والهرسك. ومن الإيجابي أن القادة السياسيين للبوسنة والهرسك يظهرون إرادة سياسية للعمل معا بشأن الإصلاحات"<sup>(12)</sup>.

35 - ومنذ اتفاق 22 آب/أغسطس، سنت الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك عدة قوانين تشكل جزءا من أولويات الاتحاد الأوروبي الـ 14. وأقامت البوسنة والهرسك في الفترة الأخيرة أيضا تعاونا كاملا مع وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون (اليوروبول) بافتتاح أماكن عمل جديدة لنقطة الاتصال الوطنية/المشتركة للبوسنة والهرسك في مبنى وزارة الأمن في البوسنة والهرسك<sup>(13)</sup>. ووصف الاتحاد الأوروبي ذلك بأنه "إنجاز مهم" للبوسنة والهرسك "سيساهم بشكل كبير في جهود البوسنة والهرسك في تعزيز منع

(11) *Bosnia ruling coalition leaders agree on reform laws and remaining appointments*, N1. 22 Aug. 2023

(12) *EU Delegation in BiH supports coalition agreement in Istocno Sarajevo*. N1. 22 Aug. 2023

(13) *Bosnia and Herzegovina establishes full cooperation with Europol*. EU Delegation to BiH. 22 Jun. 2023

ومكافحة الجريمة المنظمة والفساد، وهو ما يمثل أولوية من 14 أولوية رئيسية لرأي المفوضية الأوروبية بشأن طلب عضوية البوسنة والهرسك في الاتحاد الأوروبي<sup>(14)</sup>.

36 - وفي تقدم آخر، وافق مجلس وزراء البوسنة والهرسك في تشرين الأول/أكتوبر على اتفاق بين الاتحاد الأوروبي والبوسنة والهرسك بشأن مشاركة البوسنة والهرسك في البرنامج الجمركي للاتحاد<sup>(15)</sup>.

37 - وفي حزيران/يونيه، عقدت حكومتا كياني البوسنة والهرسك، وهما جمهورية صربسكا واتحاد البوسنة والهرسك، جلسة مشتركة لمناقشة التعاون بشأن مجموعة واسعة النطاق من المسائل واتفتتا على سبعة استنتاجات<sup>(16)</sup>. وبعد الاجتماع، قال رئيس وزراء جمهورية صربسكا رادوفان فيسكوفيتش إن "مستقبل البوسنة والهرسك يكمن في الحوار، وإذا أردنا أن نحترم بعضنا بعضا، علينا أن نجلس ونتفق على المسائل التي تهم جميع المواطنين في البوسنة والهرسك".

38 - وعقد زعماء الأحزاب التي تشكل الأغلبية في الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك اجتماعات منتظمة، اتسم كل منها بجو إيجابي ومثمر. وبعد اجتماع عُقد في أيلول/سبتمبر، أشاد نرمن نيكسيتش، رئيس أكبر حزب للبوسنيين المسلمين (الحزب الاجتماعي الديمقراطي) في الأغلبية الحاكمة في البوسنة والهرسك، بمستوى الاستعداد للحوار والتسوية<sup>(17)</sup> وقال عن الأحزاب في الاجتماع ما يلي: "أظهرنا اليوم أننا مستعدون للبحث عن حلول"<sup>(18)</sup>. وفي إطار التعليق على الاجتماع نفسه، قال زعيم الحزب الكرواتي الرئيسي في البوسنة والهرسك ما يلي: "أعتقد أننا اتخذنا خطوة إلى الأمام مع كل قانون... وسنحتاج إلى الجلوس معا مرتين أو ثلاث مرات أخرى. وأؤكد لكم أننا سنحصل على مركز المرشح للعضوية"<sup>(19)</sup>. وأشاد زعيم أكبر حزب صربي في الأغلبية الحاكمة في البوسنة والهرسك (الحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل)، ميلوراد دوديك، "بالأجواء الواعدة" التي سادت اجتماع أيلول/سبتمبر<sup>(20)</sup>.

39 - وفي آب/أغسطس، قالت رئيسة مجلس وزراء البوسنة والهرسك، بورجانا كريستو، في منتدى بلد الاستراتيجية في سلوفينيا، إن البوسنة والهرسك أحرزت تقدما كبيرا في موامة تشريعاتها مع الاتحاد الأوروبي وفي تلبية الشروط الواردة في رأي المفوضية الأوروبية بشأن طلب عضوية البوسنة والهرسك. وقالت السيدة كريستو: "أتوقع أن يتمكن ممثلو المؤسسات الأوروبية من إدراك ذلك وأن تفتح البوسنة والهرسك قريبا جدا عملية التفاوض للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي"<sup>(21)</sup>.

40 - وأشاد أيضا مسؤولو الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بالجهود التعاونية للقيادة السياسية للبوسنة والهرسك لتنفيذ إصلاحات من أجل الاندماج في الاتحاد الأوروبي. وقال مفوض توسيع

(14) المرجع نفسه.

(15) *BiH Council of Ministers held the Regular Session*, Sarajevo Times, 2 Oct. 2023

(16) *The Governments of the RS and the Federation of BiH agreed on seven Conclusions*, Sarajevo Times, 9 Jun. 2023

(17) *Coalition Meeting in a 'Good Atmosphere', but without concrete Solutions*. Sarajevo Times, 25 Sep. 2023

(18) *Niksic: Spremnii smo traziti rjesenja i za Ustavni slid BiH*. Vecemji list. 25 Sep. 2023

(19) *Coalition Meeting in a 'Good Atmosphere', but without concrete Solutions*. Sarajevo Times, 25 Sep. 2023

(20) المرجع نفسه.

(21) *Kristo expects talks on Bosnia's EU accession to begin soon*. N1. 28 Aug. 2023

الاتحاد الأوروبي أوليفر فارهيلي إن قيادة البوسنة والهرسك "تحقق إنجازات سواء كان ذلك في مجال سيادة القانون، أو في مجالات أخرى كانت حالة الجمود المطولة بشأنها مطروحة على الطاولة لعدد من السنوات"<sup>(22)</sup>.

41 - وقالت أوريلي فالتات، رئيسة قسم التكامل الأوروبي والشؤون السياسية والصحفية والإعلامية في بعثة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك: "شهدنا جميعا زخما إيجابيا جديدا في البوسنة والهرسك، وشهدنا مناخا أكثر إيجابية، وتشكيلا حكوميا أسرع في جميع أنحاء البلد، بل وشهدنا أيضا بعض التقدم في خطة الاندماج في الاتحاد الأوروبي"<sup>(23)</sup>.

42 - وقال وزير الخارجية الكرواتي غوردان غرليك - رادمان في آب/أغسطس إن افتتاح مفاوضات الانضمام بين البوسنة والهرسك والاتحاد الأوروبي متوقع بحلول نهاية عام 2023 أو بداية عام 2024<sup>(24)</sup>.

### جيم - يتطلب الاندماج في الاتحاد الأوروبي إغلاق مكتب الممثل السامي

43 - حدث التقدم المحرز الموصوف أعلاه بشأن الاندماج في الاتحاد الأوروبي على الرغم من وجود مكتب الممثل السامي وليس بسببه. والواقع هو أن أحد الإصلاحات التي حددها الاتحاد الأوروبي باعتباره ضروريا لاندماج البوسنة والهرسك في الاتحاد الأوروبي يتمثل في إنهاء السلطة المطلقة الاستبدادية لمكتب الممثل السامي على البوسنة والهرسك ومواطنيها. وقد أوضحت تقارير المفوضية الأوروبية أن السلطات الديكتاتورية التي يدعيها مكتب الممثل السامي بشكل غير قانوني تتعارض تماما مع مسار البوسنة والهرسك نحو عضوية الاتحاد الأوروبي. وهكذا فإن أولئك الذين يدعمون استمرار هيمنة مكتب الممثل السامي على البوسنة والهرسك يعرقلون اندماج البوسنة والهرسك في الاتحاد الأوروبي.

44 - ولا يزال الاعتراف الدولي بالضرر الناجم عن استمرار وجود مكتب الممثل السامي في ازدياد. وقال الممثل السامي السابق فولفغانغ بيتريتش فيما يتعلق بمكتب الممثل السامي في مقابلة أجريت معه في أيار/مايو: "لن ينجح الأمر، ولا يمكنك دخول الاتحاد الأوروبي مع مثل صاحب السلطة المطلقة هذا الذي سيتخذ هذه القرارات"<sup>(25)</sup>. وقال السيد بيتريتش إن كل قرار يتخذه السيد شميت "يبعد البوسنة والهرسك أكثر فأكثر - يدفعها بعيدا عن الاتحاد الأوروبي"<sup>(26)</sup>. وبالمثل، كتب المفوض السامي السابق كارل بيلت: "إن استمرار وجود مكتب الممثل السامي باعتباره الوصي على الجهود الرامية إلى تطبيق اتفاقات دايتون يميل في كثير من الأحيان إلى التقليل من تأثير جهود الاتحاد الأوروبي"<sup>(27)</sup>. وأشار أيضا إلى أن مكتب الممثل السامي "انتقل من كونه جزءا من الحل إلى كونه جزءا من المشكلة"<sup>(28)</sup>.

(22) ملاحظات أُلتي بها المفوض فارهيلي في المؤتمر الصحفي المشترك مع بورجانا كريستو، رئيسة مجلس وزراء البوسنة والهرسك، بعد الاجتماع الأول للمنتدى السياسي الرفيع المستوى في البوسنة والهرسك. وقد الاتحاد الأوروبي إلى البوسنة والهرسك. 17 أيار/مايو 2023.

(23) *EU's Valtat: Positive momentum in BiH in legislation and EU integration*, N1, 14 Jun. 2023

(24) *Croatian FM: BiH's El I entry talks by end of this or start of next year*, N1, 29 Aug. 2023

(25) *Petrtsch tells N.1 - BiH can't go on if High Rep will make all decisions*, N1, 9 May 2023

(26) المرجع نفسه.

(27) Carl Bildt, *Bosnia to war, to Dayton, and to its slow peace*, European Council on Foreign Relations. 28 Jan. 2021

(28) Carl Bildt, *Bosnia's Next Crisis*, Project Syndicate, 14 Jan. 2022

## دال - يجب الاستعاضة عن القضاة الأجانب في المحكمة الدستورية للبوينة والهرسك بمواطنين من البوينة والهرسك على نحو ما يتطلب الاندماج في الاتحاد الأوروبي

45 - يتمثل أحد عناصر الأولويات الرئيسية الـ 14 التي حددها الاتحاد الأوروبي لاندماج البوينة والهرسك في الاتحاد الأوروبي في "معالجة مسألة القضاة الدوليين" في المحكمة الدستورية للبوينة والهرسك، أي الاستعاضة عن قضاة المحكمة الأجانب بمواطنين من البوينة والهرسك. ويتوخى الدستور أن يستعاض عن القضاة الأجانب في المحكمة الدستورية بمواطنين من البوينة والهرسك بعد خمس سنوات من سريان الدستور. ولكن بعد مرور أكثر من 27 عاما، لا يزال القضاة الأجانب في مناصبهم.

46 - وتؤيد الأحزاب التي تمثل اثنين من الشعوب الثلاثة المكونة للبوينة والهرسك (الصرب والكروات) سن قانون يستعاض بموجبه عن القضاة الأجانب الثلاثة في المحكمة الدستورية بقضاة من المواطنين المحليين، كما هو الحال في كل محكمة دستورية أخرى في العالم. وقال زعيم أكبر حزب كرواتي في البوينة والهرسك، دراغان كوفيتش، في تموز/يوليه: "ينبغي ألا يكون للأجانب مكان في المحكمة الدستورية وفي المؤسسات القضائية، ولذلك أنا أؤيد طردهم"<sup>(29)</sup>. وردا على سؤال بشأن ما إذا كان ينبغي للقضاة الأجانب مغادرة المحكمة الدستورية، قال إيليا سفيتانوفيتش، زعيم ثاني أكبر حزب كرواتي في البوينة والهرسك: "كان ينبغي على القضاة الأجانب، من وجهة نظري، أن يغادروا المحكمة الدستورية بعد خمس سنوات من توقيع اتفاقات دايتون. وإذا أردنا أن نتحرك نحو أوروبا، وأن نكون دولة ذات سيادة، فلا يمكن أن يكون لدينا قضاة أجانب في المحكمة الدستورية".

47 - ومما يؤسف له أن الأحزاب التي تمثل الشعب التأسيسي الآخر (البوسنيون المسلمون) ترفض إجراء هذا الإصلاح الضروري. وقد اعترف زعيم أكبر حزب للبوسنيين المسلمين (الحزب الاجتماعي الديمقراطي) في الأغلبية الحاكمة في البوينة والهرسك، نزمين نيكسيتش، مؤخرا بأنه "من الواضح" أن البوينة والهرسك "لا يمكن أن تكون عضوا [في الاتحاد الأوروبي] وأن يكون لديها قضاة أجانب في المحكمة الدستورية في الوقت نفسه"<sup>(30)</sup>. بيد أن السيد نيكسيتش قاوم الجهود الرامية إلى سن القانون اللازم المتعلقة بالمحكمة الدستورية.

48 - ويكمن السبب في أن الأحزاب السياسية للبوسنيين المسلمين تمنع جميع المحاولات المعقولة للاستعاضة عن القضاة الأجانب بمواطنين من البوينة والهرسك في أن أولئك القضاة الأجانب يحافظون على تحالف سياسي مع قضاة المحكمة من البوسنيين المسلمين لتركيز السلطة في البوينة والهرسك في انتهاك صارخ للدستور، مما يقوض سيادة البوينة والهرسك، ويحط بشكل مطرد من قيمة الدستور الذي يفترض أن تدعمه المحكمة، ويمنع إنشاء سلطة قضائية تشكّل بما يتماشى مع معايير الاتحاد الأوروبي.

49 - وتقوض المحكمة الدستورية، التي يهيمن عليها قضاتها الأجانب، شرعيتها هي نفسها بشكل مطرد، ليس فقط في جمهورية صربسكا ولكن في جميع أنحاء البوينة والهرسك. والواقع هو أن عدم تنفيذ قرارات المحكمة يسود على نحو أكبر في اتحاد البوينة والهرسك مقارنة بما هو عليه في جمهورية صربسكا. وتعتبر المحكمة على نطاق واسع أداة سياسية يهيمن عليها مكتب الممثل الخاص. وقد اعترف قاض أجنبي سابق

*.Bosnjake, Srbe i Hrvate mogn ujediniti jedino EU reforme, Vecemji list. 16 Jul. 2023 (29)*

*.Niksic o l Jstavnom sudu BiH: "Necemo pristati na nejene", Una.ba. 21 Sep. 2023 (30)*



في المحكمة الدستورية بأن هناك "توافق آراء ضمنية بين المحكمة والممثل السامي على أن تؤكد المحكمة ... دائما وجاهة عمله التشريعي"<sup>(31)</sup>. وقد أدى هذا الفساد في العملية القضائية إلى العديد من القرارات التي لا يمكن الدفاع عنها دستوريا والتي قوضت إلى حد بعيد وعلى نحو مفهوم احترام المحكمة.

50 - وعندما تجرأت المحكمة الدستورية ذات مرة على إظهار قدر من الاستقلال عن مكتب الممثل السامي من خلال الاعتراض على انتهاكات مكتب الممثل السامي للحقوق في المحاكمة وفق الأصول القانونية، رد الممثل السامي بإلغاء قرار المحكمة وإصدار مرسوم بعدم إخضاع أي إجراء من إجراءات مكتب الممثل السامي لأي مراجعة من قبل أي سلطة في البوسنة والهرسك. ويفضح هذا المرسوم وعدم إبداء اعتراض دولي عليه النفاق المغرض لمطالب مكتب الممثل السامي وحلفائه بأن تعامل جميع قرارات المحكمة الدستورية باعتبارها نهائية وملزمة.

51 - وتجدر الإشارة أيضا إلى أن المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك، خلافا لكل محكمة دستورية تقريبا في العالم، لا تنظم بموجب قانون بشأن المحكمة الدستورية أو أي قانون آخر سنته الهيئة التشريعية. وفي 17 من أصل 18 من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لديها محكمة دستورية - جميعها باستثناء دولة صغيرة واحدة - تنظم المحكمة بموجب قانون بشأن المحكمة الدستورية أو قانون آخر سنته الهيئة التشريعية. وبالتالي، يجب على البوسنة والهرسك سن قانون بشأن المحكمة الدستورية من أجل الوفاء بمعايير الاتحاد الأوروبي.

52 - ولم تصوت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا في حزيران/يونيه على تعليق تنفيذ قرارات معينة للمحكمة الدستورية مؤقتا إلى أن تتمكن الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك من معالجة هذه المسألة إلا بعد عقود من التعتن من جانب أحزاب البوسنيين المسلمين بشأن استبدال القضاة الأجانب الذي طال انتظاره. وتأمل جمهورية صربسكا أن يمكن حل مسألة القضاة الأجانب قريبا من خلال الحوار الداخلي، إلى جانب بقية الأولويات الرئيسية الـ 14 للاندماج في الاتحاد الأوروبي.

53 - ومن شأن حل قضية القضاة الأجانب - التي يُعترف بأهميتها على نطاق واسع بين المتقنين، والحقوقيين ومستشاري الاتحاد الأوروبي على الصعيد الدولي باعتبارها ضرورية لتزويد البوسنة والهرسك بسلطة قضائية فعالة حقا بما يتماشى مع معايير الاتحاد الأوروبي - أن يؤدي إلى منع الأزمات المستمرة الناجمة عن كتلة القضاة الأجانب والبوسنيين المسلمين الذين يصرون أحكاما لا يمكن للكثيرين من المواطنين في البوسنة والهرسك قبولها باعتبارها شرعية.

### ثالثا - يجب أن يتوقف حكم كريستيان شميت غير القانوني والمزعزع للاستقرار للبوسنة والهرسك ومواطنيها

54 - في عام 2021، وصل سياسي ألماني متقاعد يدعى كريستيان شميت إلى البوسنة والهرسك مدعيا زورا أنه يحمل لقب الممثل السامي ومدعيا بشكل غير معقول سلطة لحكم البوسنة والهرسك بمراسيم، على الرغم من أن هذه السلطة الديكتاتورية محظورة بوضوح بموجب النظام الدستوري الديمقراطي للبوسنة

Joseph Marko. *Five Years of Constitutional Jurisprudence in Bosnia and Herzegovina*, European (31)

.Diversity and Autonomy Papers (July 2004) at 17 and 18

والهرسك، وبموجب اتفاقات دايتون، وبموجب أبسط مبادئ القانون الدولي. ومنذ وصوله إلى البوسنة والهرسك، يدمر السيد شميت، باستخدامه المتكرر لسلطته الاستبدادية غير القانونية، سيادة القانون ويعرّض الاستقرار السياسي للبوسنة والهرسك للخطر.

55 - ولن ترى الحكومة الحالية في ألمانيا أبداً أن من المناسب أن يحكم السيد شميت ألمانيا، أو حتى أي جزء من ألمانيا، حتى مع تطبيق قيود ديمقراطية لا يعترف بها السيد شميت في البوسنة والهرسك - ومع ذلك تعتقد الحكومة الألمانية أنه مؤهل لممارسة سلطة مطلقة لحكم البوسنة والهرسك، وهي بلد لا يعرف عنه السيد شميت شيئاً تقريباً وتتسم دينامياته السياسية بأنها أكثر تعقيداً بكثير من الديناميات السياسية في ألمانيا. ويبدو أن القيادة في برلين تعتقد أن مجرد كون السيد شميت ألمانياً يعتبر مؤهلاً كافياً لحكم بلد آخر.

### ألف - السيد شميت هو العنصر الرئيسي المزعزع للاستقرار في البوسنة والهرسك

56 - لا يمكن لأي مراقب محايد ومطلع أن يستنتج أن البوسنة والهرسك أصبحت أكثر استقراراً خلال فترة ولاية السيد شميت. وفي الواقع، ربما يكون الرأي الوحيد الذي يتفق عليه البوسنيون المسلمون والصرّب والكروات في البوسنة والهرسك هو أن السيد شميت ما فتئ يلحق الضرر بالبوسنة والهرسك ويزعزع استقرارها. ونظم البوسنيون المسلمون مظاهرات كبيرة في الشوارع ضد حكم شميت، ووصف عضو رئاسة البوسنة والهرسك زليكو كومسيتش في أيلول/سبتمبر السيد شميت بأنه "مهرج مشوّش"<sup>(32)</sup>.

57 - وتشكل الفترة القصيرة التي قضاها السيد شميت في البوسنة والهرسك قصة تحذيرية توضح مخاطر منح رجل واحد سلطة غير خاضعة للضوابط على بلد ما، ولا سيما بلد ليس بلده. ويتظاهر السيد شميت بأنه رجل إطفاء، لكنه يثبت أنه مشعل حرائق متهور، بعد أن جمع بسرعة سجلاً من الأخطاء الجسيمة المزعزعة للاستقرار واحدة تلو الأخرى. وبدلاً من المساعدة في حل الأزمات، يقوم مراراً وتكراراً بخلقها ثم تصعيدها. وهو لا يظهر أي تقدير لخطورة السلطات الاستبدادية التي يدعيها لحكم مواطني بلد يحل ضيفا فيه.

58 - ولا يمثل السيد شميت الحل لعدم الاستقرار السياسي في البوسنة والهرسك، بل هو السبب الرئيسي فيه. فليس لديه تدريب، ولا خبرة، ولا مهارات مناسبة للمهمة التي يضطلع بها كمنشئ لمستقبل البوسنة والهرسك. والسيد شميت ليس دبلوماسياً على نحو ما يذّكر الصحفيين في كثير من الأحيان، ومن المؤسف أن افتقاره إلى المهارات الدبلوماسية واضح بشكل يرثى له. وهو غير مؤهل من نواحي الطابع، والثقافة، والمهنية للدور الذي أسندته إليه حفنة من البلدان التي اختارته بشكل غير قانوني.

59 - وعلاوة على ذلك، وكما هو موضح بمزيد من التفصيل في مرفق هذا التقرير، تتسم المسيرة المهنية السياسية للسيد شميت، وارتباطه بالجماعات والأفراد الذين يحتفلون بالأبطال العسكريين لماضي ألمانيا، بما يمكن وصفه باستخدام أطف التعابير بأنه عدم حساسية شديدة تجاه ضحايا ألمانيا النازية في زمن الحرب. وربما يكون العديد من المعلقين الذين وصفوا السيد شميت بأنه نازي أو متعاطف مع النازية غير منصفين؛ ولكن من الواضح من ارتباطاته أن السيد شميت لا يشعر بالإهانة بسبب النازيين كما هو الحال بالنسبة إلى أي شخص يفكر بشكل سليم، ناهيك عن أنه شخص ينتحل لنفسه سلطة حكم بلد

Komsic: Schmidt je dezorijentirani klaun. Srbima sn od oruzja ostali jos samo balvani i tupani, (32)

.Dnevnik.ba. 14 Sep. 2023

دمرته الحرب العالمية الثانية. وأن يتصرف أي شخص كديكتاتور للبوسنة والهرسك أمر لا يعقل. أما أن يتصرف شخص له خلفية السيد شميت وميوله كديكتاتور للبوسنة والهرسك فهو أمر مقرر.

60 - حتى المراقبون من بين مواطني السيد شميت ينتقدون بشدة توليه لمنصبه ودوره. وفي أكبر صحيفة أسبوعية إخبارية في أوروبا، *نير شبيغل*، كتب كاتب العمود ماكسيميليان بوب في العام الماضي أن "الكثيرين من مواطني البوسنة والهرسك يرون أن [السيد شميت] يمثل تدخلا خطيرا في شؤون البلد"<sup>(33)</sup>. وكتب السيد بوب أيضا، بعد انفعال يفترق بشدة إلى ضبط النفس أبداه السيد شميت في عام 2022: "فهذا المظهر المفترق إلى ضبط النفس يثير مرة أخرى السؤال حول ما إذا كان شميت الرجل المناسب لتولي هذا المنصب كدبلوماسي رفيع المستوى. غير أن المشكلة تتجاوز هذا الحد. فالحقيقة هي أن مكتب الممثل السامي ينبغي أن يلغى. فهو مكتب غير ديمقراطي ويمثل شكلا من أشكال الاستعمار الجديد. وهو استهتار بشعب البوسنة والهرسك"<sup>(34)</sup>.

61 - وعلى نحو مماثل، لخص مايكل مارتنز من صحيفة *فرانكفورتر ألفماينه تسايتونج* الألمانية اليومية الرائدة في وقت سابق من هذا العام الأمر قائلا إن "كريستيان شميت هو الرجل الخطأ في المكان الخطأ وفي الوقت الخطأ"، مضيفا أن "هيكلا استعماريًا مثل مكتب الممثل السامي ليس له مكان في أوروبا الحديثة".

62 - ويعترف القادة في المنطقة بالدور الخبيث للسيد شميت. فعلى سبيل المثال، وصف الرئيس الكرواتي زوران ميلانوفيتش البوسنة والهرسك تحت سلطة السيد شميت بأنها "مستعمرة خرقاء يعوزها الترتيب وتدار دون كفاءة". وقال ميلانوفيتش إنه "من أجل حماية ظهره وسمعته، غير [السيد شميت] قانون العقوبات الذي يُعتبر بموجبه ما فعله دوديك جريمة جنائية. وهذا ما يسمى الإدارة الاستعمارية وهو يدمر ذلك البلد"<sup>(35)</sup>. وسأل السيد ميلانوفيتش: "هل هذه طريقة لتهدئة الحالة في البوسنة والهرسك، لخفض التصعيد؟"<sup>(36)</sup>

## باء - فرض السيد شميت تعديلات على قانون العقوبات

63 - في تموز/يوليه 2023، حل ظلام جديد على البوسنة والهرسك نظرا لأن السيد شميت، الذي يعتبر أن كلمته هي القانون، فرض على البوسنة والهرسك نظاما أساسيا جنائيا ينص على أحكام بالسجن لمدة خمس سنوات بتهمة "عدم تنفيذ قرارات الممثل السامي". وعلى الرغم من أن الممثلين السامين تحدوا دستور البوسنة والهرسك واتفاقات دايتون لفرض العديد من القوانين على البوسنة والهرسك على مر السنين، لم يجروا أي ممثل سام قط على تجريم رفض التعاون مع قوانين الممثل السامي الإيهامية. وتمثل محاولة السيد شميت تجريم عدم تنفيذ مراسيمه غير القانونية تصعيدا خطيرا وحقيقيا في القمع الأجنبي للبوسنة والهرسك يحول البوسنة والهرسك في الواقع إلى دولة بوليسية يقودها طاغية ألماني غير منتخب.

64 - وإذ تجاهل مكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك واقع أن أشكال الحظر الجنائي الجديدة التي فرضها السيد شميت لم تسن على النحو الواجب وفقا للدستور، قام بتوجيه لوائح اتهام في الفترة الأخيرة ضد اثنين من مسؤولي جمهورية صربسكا لعدم تنفيذ ما يأمر به السيد شميت. وتشكل لوائح الاتهام هجوما

(33) *Maximilian Popp. Wie ein Kolonialherr, Der Spiegel, 18 Aug. 2022*

(34) المرجع نفسه.

(35) *Milanovic nazvao BiH 'trapavom, traljavom. nespособno vodenom kolonijom A1 Jazeera, 12 Aug. 2023*

(36) المرجع نفسه.

- مروعا على الديمقراطية وسيادة القانون، إذ تكسب شكلا من أشكال اللاشعرية فوق شكل آخر، في محاولة استبدادية لشل قدرة موظفي الحكومة المنتخبين ديمقراطيا والمعينين قانونا في جمهورية صربسكا على العمل.
- 65 - و "القانون" الذي يُتهم مسؤولو جمهورية صربسكا بانتهاكه، والذي يجرم عدم الامتثال لقرار صادر عن الممثل السامي، ليس قانونا على الإطلاق، لأنه لم يسن قط من قبل الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك كما هو مطلوب صراحة بموجب دستور البوسنة والهرسك. وبدلا من ذلك، عمم هذا "القانون" الصناعي في تموز/يوليه كمرسوم أصدره السيد شميت، وهو رجل لا يتمتع بأي سلطة تشريعية على الإطلاق.
- 66 - ومما يجعل هذا الاعتداء على سيادة القانون أكثر فظاعة أن السيد شميت لم يعين حتى قانونيا في المنصب الذي يدعي أنه يشغله.
- 67 - وعلاوة على ذلك، تستند لوائح الاتهام التي صدرت في الفترة الأخيرة بحق مسؤولي جمهورية صربسكا إلى قيام مسؤولين بتنفيذ إجراءات شكلية كانوا ملزمين دستوريا وقانونيا بأدائها. واتهم كل منهم بخرق "قانون" السيد شميت من خلال تنفيذ قانونين كانت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا قد اعتمدتهما وأعلن السيد شميت لاحقا - بشكل غير قانوني - أنهما باطلان. غير أنه لم يكن ثمة خيار من الناحية القانونية أمام المسؤولين المتهمين سوى تنفيذ قوانين الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا المنتخبة ديمقراطيا.
- 68 - ولإضافة طبقة أخرى من عدم المشروعية، كان كل من مكتب المدعي العام الذي اقترح لوائح الاتهام والمحكمة التي أكدتها قد أنشئ بشكل غير قانوني بموجب مراسيم صادرة عن الممثلين السامين السابقين في انتهاك صارخ لدستور البوسنة والهرسك - سواء إجراءاته التشريعية أو تقسيمه الواضح للاختصاصات بين مستوى الإدارة في البوسنة والهرسك والكيانين.
- 69 - وإضافة إلى ذلك، كانت جلسة الاستماع التمهيدية برئاسة قاض بيدي حالة واضحة لتضارب المصالح، فهو محام سابق في مكتب الممثل السامي في موقع الحكم على المدعى عليهم المتهمين بعصيان أوامر مكتب الممثل القانوني. وعلاوة على ذلك، فإن القاضي المكلف بالتحقيق في القضية هو ضابط سابق في جيش البوسنيين المسلمين في زمن الحرب.
- 70 - وباختصار، يحاكم مسؤولو جمهورية صربسكا بموجب قانون وهمي من قبل مكتب مدع عام غير دستوري، وفي محكمة غير دستورية، يرأسها قضاة هم أطراف في النزاع، يتصرفون لإنفاذ مرسوم استبدادي وغير ديمقراطي وغير قانوني أصدره أجنبي، ضد مسؤولين منتخبين ومعينين بشكل قانوني كانوا ببساطة ينفذون إجراءات رسمية كان مطلوبا منهم قانونا تنفيذها. وتشكل لوائح الاتهام هجوما لا يطاق على سيادة البوسنة والهرسك ونظامها الدستوري الديمقراطي ورفض سيادة القانون لصالح حكم رجل واحد مدعوم من دولة أجنبية.
- 71 - ومن المدهش أن يدعي رجل يتمتع بقدرات متواضعة مثل السيد شميت سلطات مطلقة على شعب بلد آخر. ومما يثير الصدمة أن يمارس تلك السلطات بطريقة شديدة الغطرسة تقتقر إلى الحكمة وتتسم بالاستهتار في بلد لا يعرف عنه سوى القليل جدا، بين ناس يشعرون بالإهانة الشديدة بسبب ارتباطه بالجماعات التي تحتفل بماضي ألمانيا في زمن الحرب. ومن غير المعقول أن يفعل ذلك بموافقة بعض الأعضاء ذوي النفوذ في المجتمع الدولي الذين يدركون تماما إمكاناته المحدودة وارتباطاته المرفوضة، في مثل هذا الوقت المضطرب للمنطقة.

## جيم - السيد شميت: "لا أحد فوق القانون [إلا أنا]"

72 - في آب/أغسطس، قال السيد شميت في إطار رده على رفض رئيس جمهورية صربسكا ميلوراد دوديك التظاهر بأن مراسيم السيد شميت هي قوانين سنت بطريفة مشروعة إن "احترام الإطار القانوني والدستوري ودعم سيادة القانون أمران ضروريان لكل مجتمع ديمقراطي. وهذا التزام يقع على الجميع، ولا أحد فوق القانون". ولا يزال افتقار السيد شميت الخاطئ إلى الوعي الذاتي يدعو إلى الدهشة. فمن خلال استحواده على سلطة مطلقة لإصدار قوانين بمراسيم في البوسنة والهرسك، يضع السيد شميت نفسه تماما فوق الإطار القانوني والدستوري للبوسنة والهرسك ويسخر من سيادة القانون.

73 - ولا يخلو نفاق السيد شميت من الضرر. فبالنسبة إلى رجل يصر على الجعجة بشأن سيادة القانون، لم يلحق أحد ضررا بسيادة القانون في البوسنة والهرسك أكثر مما فعل السيد شميت ومؤيدوه القلائل في المجتمع الدولي. وينتهك استخدام السيد شميت للسلطات الديكتاتورية بصفقة تفويضه القانوني، وسيادة البوسنة والهرسك، والإجراءات الديمقراطية اللازمة لإقرار القوانين التي يتطلبها دستور البوسنة والهرسك صراحة. وفي العامين اللذين ادعى السيد شميت أنه يشغل منصب الممثل السامي فيهما، استخدم هذه السلطة الزائفة بشكل عشوائي، من خلال فرض ما لا يقل عن 18 قانونا على مواطني البوسنة والهرسك، بما في ذلك أشكال الحظر الجنائي التي تنطوي على أحكام بالسجن لمدد طويلة. وعندما يشير السيد شميت إلى سيادة القانون، يعرف كل مواطن في البوسنة والهرسك أن "القانون" في البوسنة والهرسك هو ما يقول صانعو السياسات في برلين، وواشنطن ولندن أنه كذلك، وليس أكثر من ذلك.

## دال - جهود جمهورية صربسكا لدعم سيادة القانون

74 - في حزيران/يونيه، تحركت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا لدعم الديمقراطية وسيادة القانون بالموافقة على قانون لإنهاء نشر مراسيم مكتب الممثل السامي في الجريدة الرسمية لجمهورية صربسكا. ويمثل القانون اعترافا بسيطا بأن مراسيم مكتب الممثل السامي لا أساس لها في القانون، وهي تتعارض بشكل مباشر مع دستوري البوسنة والهرسك وجمهورية صربسكا، وتشكل انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان للمواطنين. ورفضت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا بحق أن تكون برلمانا من المتعاونين الذين يتخلون عن الديمقراطية وسيادة القانون لصالح الحكم الديكتاتوري الأجنبي.

75 - وتأمل جمهورية صربسكا أن تدين جميع البلدان التي تقدر الحرية والديمقراطية والسيادة مراسيم السيد شميت غير القانونية والاستبدادية وتوضح أن البوسنة والهرسك يجب أن تحكم من قبل مواطنيها وفقا لنظامها الدستوري الديمقراطي لا أن تحكم من قبل مستبد ألماني طائش. فمسار الاندماج في الاتحاد الأوروبي الذي استهله البوسنة والهرسك لا يتطلب أقل من ذلك.

76 - وتثق جمهورية صربسكا في أن البوسنة والهرسك، على الرغم من التوترات السياسية الحالية فيها، تستطيع أن تتجج وتحقق عضوية الاتحاد الأوروبي إذا ما نُفذت اتفاقات دايتون، بما في ذلك دستور البوسنة والهرسك، بأمانة، بما في ذلك من خلال دعم الهيكل الدستوري للبوسنة والهرسك واستعادة الحكم الذاتي الديمقراطي.

## دور كريستيان شميت الخبيث في البوسنة والهرسك

يشدد الجزء الرئيسي من التقرير الثلاثين الذي تقدمه جمهورية صربسكا إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على دور كريستيان شميت المزعزع للاستقرار في البوسنة والهرسك وتجاهله التام لسيادة القانون. ويوضح هذا المرفق كذلك الآثار الضارة للسيد شميت على البوسنة والهرسك، حيث يدرس عدم القانونية الواضحة للسلطة الديكتاتورية التي يدعيها السيد شميت، وانتهاكه لحقوق الإنسان لمواطني البوسنة والهرسك، وعدم شرعية ادعائه بأنه الممثل السامي، ولا مبالاته الشديدة تجاه ضحايا ألمانيا النازية.

## ادعاء السيد شميت السلطة ينتهك بوضوح اتفاقات دايتون

إلى جانب أن السيد شميت ليس ممثلاً سامياً شرعياً، لا جدال في أنه لا يوجد شخص - مواطن في البوسنة والهرسك أو أجنبي - يمتلك سلطة قانونية لفرض قوانين على البوسنة والهرسك بمراسيم.

ويقصر المرفق 10 لاتفاقات دايتون، وهو المصدر الوحيد للولاية القانونية للممثل السامي، تفويض الممثل السامي على أنشطة مثل الإبلاغ عن تنفيذ اتفاقات دايتون، وتنسيق الجهود الدولية في البوسنة والهرسك، والعمل كميسر. ولا يوجد حكم في اتفاقات دايتون أو أي مصدر آخر من مصادر القانون يقدم حتى أدنى إشارة إلى أن الممثل السامي يملك سلطة فرض القوانين.

وعلاوة على ذلك، تتطلب اتفاقات دايتون، من خلال دستور البوسنة والهرسك (المرفق 4 للاتفاقات)، أن يجري إقرار جميع قوانين البوسنة والهرسك من قبل مجلسي الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك كليهما. وينص الدستور كذلك على أن "تكون [البوسنة والهرسك] دولة ديمقراطية، تعمل في ظل سيادة القانون وبانتخابات حرة وديمقراطية". وبطبيعة الحال، يتجاهل فرض دبلوماسي أجنبي لقوانين بموجب مراسيم هذه الأحكام الدستورية تماماً.

وهذه الحقائق معروفة بوضوح لأي شخص لديه أدنى إلمام باتفاقات دايتون. وقد حان الوقت لأن يقوم العاملون في الدوائر الدبلوماسية الذين يتبحرون كثيراً بشأن سيادة القانون في البوسنة والهرسك بإنهاء نفاقهم الصارخ والتوقف عن دعم الانتهاك الفاضح لسيادة القانون من قبل الممثل السامي.

## السيد شميت يدوس على حقوق الإنسان لمواطني البوسنة والهرسك المكفولة بموجب القانون الدولي

يُفهم على نطاق واسع أن استخدام السلطات الديكتاتورية التي يدعيها السيد شميت، بالإضافة إلى انتهاك اتفاقات دايتون ودستور البوسنة والهرسك، هما من الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان لمواطني البوسنة والهرسك التي تكفلها الاتفاقيات الدولية التي تشكل البوسنة والهرسك طرفاً فيها. وينص دستور البوسنة والهرسك على أن الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان وبروتوكولاتها "تنطبق مباشرة في البوسنة والهرسك" و "لها الأولوية على جميع القوانين الأخرى"<sup>(37)</sup>. وإذ أدانت اللجنة الأوروبية للديمقراطية من خلال القانون (لجنة البندقية) سلطة الممثل السامي التي بصر على ممارستها لسن قوانين بموجب مراسيم، لاحظت

(37) دستور البوسنة والهرسك، المادة الثانية (2).

أن "المادة 3 من البروتوكول (الأول) [للاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان] تقضي بانتخاب الهيئة التشريعية من قبل الشعب، ويجرد هذا الحق من محتواه إذا اعتمد التشريع من قبل هيئة أخرى" (38).

ولم يكتف الممثل السامي بإصدار مراسيم تفرض أشكالا من الحظر الجنائي تستهدف زج موظفين عامين غير متعاونين في السجن، بل هدد مرارا وتكرارا بتجاوز نظام العدالة تماما وفرض عقوبات خارج نطاق القضاء، بما في ذلك إقالة الأفراد بإجراءات موجزة ومنعهم من تولي المناصب العامة.

وتنتهك التدابير الموجزة المتخذة ضد الأفراد، مثل الإقالة من المناصب المشغولة بالانتخاب والتعيين، انتهاكا صارخا للحق في جلسة استماع علنية بموجب الاتفاقية الأوروبية (39).

وعلاوة على ذلك، ينتهك حكم السيد شमित عن طريق المراسيم وتهديداته بإقالة المسؤولين المنتخبين الحق في انتخابات حرة المكفول بموجب البروتوكول رقم 1 الملحق بالاتفاقية الأوروبية (40) وبموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (41)، اللذين ينطبقان مباشرة داخل البوسنة والهرسك بموجب دستور البوسنة والهرسك (42).

وتعترف السلطات الدولية منذ فترة طويلة بعدم إمكانية التوفيق الواضح بين القرارات المتخذة بالاستناد إلى إجراءات موجزة الصادرة عن الممثل السامي والمعايير الأوروبية. فعلى سبيل المثال، قضت الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا في عام 2004 بأن "الجمعية ترى أنه لا يمكن التوفيق بين المبادئ الديمقراطية وأن يكون الممثل السامي قادرا على اتخاذ قرارات قابلة للإنفاذ دون أن يكون مسؤولا عنها أو ملزما بتبرير صحتها ودون أن يكون هناك سبيل للانتصاف القانوني" (43).

### السيد شमित ليس حتى ممثلا ساميا شرعيا

يتطلب الحد الأدنى من احترام سيادة القانون أن يعين أي شخص يقوم بدور الممثل السامي في البوسنة والهرسك وفقا لسيادة القانون التي يحصل بموجبها على سلطته. والسيد شमित ليس الممثل السامي، لأن توليه هذا المنصب لم يحظ بموافقة الهيئة الوحيدة التي تتمتع بالسلطة القانونية للقيام بذلك، وهي مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

ويدّعي السيد شमित، بدلا من ذلك، أنه عُيّن من قبل تجمع غير رسمي للبلدان التي تطلق على نفسها اسم اللجنة التوجيهية لمجلس تنفيذ اتفاق السلام. غير أن اتفاقات دايتون، التي تشكل الأساس القانوني الوحيد لوجود الممثل السامي، لا تمنح مجلس تنفيذ اتفاق السلام أو لجنته التوجيهية أي سلطة لتعيين الممثل

(38) 2005 Venice Commission Opinion at para. 88.

(39) الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، المادة 6.

(40) البروتوكول رقم 1 الملحق بالاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، المادة 3.

(41) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 25.

(42) دستور البوسنة والهرسك، المادة الثانية (4) و (7)، المرفق الأول.

(43) Parliamentary Assembly of the Council of Europe, Res. 1384 (2004), June 23, 2004.

السامي. والواقع هو أن اتفاقات دايتون لا تأتي حتى على نكر مجلس تنفيذ اتفاق السلام، الذي لا يعدو كونه "مجموعة غير رسمية من الدول"، على نحو ما أكدته المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان<sup>(44)</sup>.

ولا توجد أيضا أي سلطة قانونية بديلة تمنح مجلس تنفيذ اتفاق السلام أو لجنته التوجيهية أي سلطة لتعيين الممثل السامي. وقد استشهد السيد شميت بوجهة النظر الشخصية للأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش القائلة بأن اللجنة التوجيهية لمجلس تنفيذ اتفاق السلام هي "الهيئة ذات الصلة" لتعيين الممثل السامي، ولكن ليس للسيد غوتيريش سلطة لتفسير اتفاقات دايتون أو تعديلها من خلال منح صلاحيات للجنة التوجيهية لمجلس تنفيذ اتفاق السلام.

وباختصار، لا تستند أي "سلطة" تمارسها اللجنة التوجيهية لمجلس تنفيذ اتفاق السلام الآن إلى القانون على الإطلاق، ولكن فقط على السلطة العسكرية والسياسية القسرية لدول معينة في اللجنة التوجيهية. أما التظاهر بخلاف ذلك وتغليب تصرفات مجلس تنفيذ اتفاق السلام بقشرة من الشرعية فهما خدعة مطلقة.

وتزعم رسالة نشرت على الموقع الشبكي لمكتب الممثل السامي في وقت سابق من هذا الشهر في محاولة لإضفاء الشرعية على تعيين السيد شميت الزائف بصفة ممثل سام أن السيد شميت، بصفته الممثل السامي، يحوز سلطة تفسير متطلبات التعيين الواردة في المرفق 10. ولكن ذلك الادعاء بحيازة سلطة تفسيرية، بطبيعة الحال، يفترض الجواب على السؤال المطروح نفسه. وباستخدام هذا المنطق الدائري الواضح، يمكن لأي شخص أن يدعي أنه الممثل السامي ثم يفسر المرفق 10 باعتباره يؤكد أن تعيينه شرعي. وتزعم الرسالة المنشورة على الموقع الشبكي لمكتب الممثل السامي أيضا أن اللجنة التوجيهية لمجلس تنفيذ اتفاق السلام عينت السيد شميت ممثلا ساميا، ولكن الرسالة تهمل بشكل واضح للغاية تحديد أي مصدر قانوني للسلطة المفترضة للجنة التوجيهية لمجلس تنفيذ اتفاق السلام في تعيين الممثل السامي. وهي لم تتمكن من القيام بذلك لأنه لا وجود لذلك المصدر.

وينص المرفق 10 لاتفاقات دايتون، الذي يعين بموجبه الممثل السامي، على أن يعين الممثل السامي "وفقا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة..."<sup>(45)</sup>. وعلاوة على ذلك، أكدت المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك أن تعيين الممثل السامي يجب أن يحظى بموافقة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة<sup>(46)</sup>.

وحتى عدد من السنوات في الفترة الأخيرة، كان أعضاء المجتمع الدولي يستوفون متطلبات اتفاقات دايتون فيما يتعلق بتعيين الممثلين السامين. فقد وافق مجلس الأمن على النحو الواجب على تعيين جميع الممثلين السامين السبعة، إلا مرة واحدة، من خلال قرارات رسمية. وإذا لم يكن قيام مجلس الأمن بذلك ضروريا أو إذا لم تكن لديه سلطة للقيام بذلك، فالمرء يتساءل لماذا تكبد المجلس عناء القيام بمثل هذه الأعمال غير المجدية.

(44) [بيرنيش ضد البوسنة والهرسك]، *Beric v. Bosnia and Herzegovina*, Eur. Ct. H.R., decision of 16 Oct. 2007, at para. 26. متاح على <https://hudoc.echr.coe.int/eng#%7B%22itemid%22%3A%22001-83109%22%7D>

(45) الاتفاق المتعلق بتنفيذ الجوانب المدنية لاتفاق السلام، المرفق 10 لاتفاقات دايتون، المادة الأولى (2).

(46) المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك، القرار AP-935/05 (2006)، الفقرة 46 ("يُنْبَت تعيين [الممثل السامي] من قبل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة...").



وعلى النقيض من هذه التعيينات السابقة، لم يوافق مجلس الأمن قط بأي شكل من الأشكال على تعيين السيد شميت. وفي المرة الوحيدة التي طرح فيها تعيين السيد شميت كمثل سام للتصويت في مجلس الأمن، فشل التصويت في الفوز بأغلبية. وهكذا، يجب على أي شخص يحترم سيادة القانون ألا يعامل السيد شميت كما لو كان ممثلاً سامياً معينا حسب الأصول.

والواقع هو أن معاملة السيد شميت كما لو كان ممثلاً سامياً معينا بصورة مشروعة يشكل تنازلاً تاماً عن السلطة من جانب مجلس الأمن، الذي يمثل، على النحو الموضح أعلاه، الهيئة الوحيدة المخولة قانوناً بالموافقة على تعيين الممثل السامي. ويرقى قبول الدول بتعيين السيد شميت الاحتمالي من قبل مجموعة مخصصة مختارة ذاتياً من البلدان القوية إلى مستوى رفض القانون الدولي ونظام الأمم المتحدة، وذلك بالاستسلام لسياسات القوة التي تمارس دون موارد.

وإذا تخلى مجلس الأمن عن أي سلطة للإشراف على تعيين السيد شميت، أو في الواقع أي ممثل سام، فمن المفترض ألا يكون للمجلس أي دور في إقالة ممثل سام أيضاً - وفي هذه الحالة يتساءل المرء عن الغرض من اجتماعات المجلس المنتظمة بشأن البوسنة والهرسك، أو السبب في قيام أعضاء المجلس بالاستماع باهتمام مرتين في السنة إلى تقارير الممثل السامي التي تخدم مصالحه الذاتية.

### عدم احترام السيد شميت لضحايا ألمانيا النازية

السيد شميت هو عضو مجاهر بعضويته في منظمة دائرة رفاق قوات الجبال (*Kameradenkreises der Gebirgstruppe*)، وهي منظمة كرمّت كثيراً "أبطال" الحرب العالمية الثانية النازيين. وقاد المنظمة لفترة طويلة جنرال الفيرماخت هوبرت لانز، الذي حكم عليه في محاكمات نورمبرغ بالسجن لمدة 12 عاماً بتهمة ارتكاب جرائم حرب في البلقان.

ولم تتأ منظمة دائرة رفاق قوات الجبال بنفسها أبداً عن زعيمها التي تولى قيادتها لفترة طويلة، ومما له صلة أكبر بالموضوع أن السيد شميت لم يفعل ذلك أيضاً.

وعلاوة على ذلك، في مناسبة أقامتها منظمة دائرة رفاق قوات الجبال في عام 2007، أشاد السيد شميت، إلى جانب مجرم الحرب النازي جوزيف شونغرابر وغيره من قدامى المحاربين في الفيرماخت النازي، بجنود قوات الجبال الذين قُتلوا<sup>(47)</sup>، بما في ذلك القوات التي ارتكبت مذابح في يوغوسلافيا خلال الحرب العالمية الثانية. ولم تمر هذه المشاعر الشنيعة التي يضمهرها السيد شميت دون أن يلاحظها مواطنوه الألمان. فعلى سبيل المثال، أوضح مقطع بثته الإذاعة العامة الألمانية ZDF في عام 2023 ما يلي:

تجمّع قدامى محاربي الفيرماخت وجنود القوات المسلحة الاتحادية الألمانية (البوندسفير) لإحياء تكريم قوات مشاة جبال الرايخ الثالث، التي ارتكبت العديد من جرائم الحرب .... وكان من بين الحضور أيضاً كريستيان شميت، وزير الدولة في وزارة الدفاع. ويبدو أن سياسي الاتحاد المسيحي الاجتماعي لا يعارض هذا النوع من التقاليد<sup>(48)</sup>.

*Alle Jahre wieder in Mitterwald*, AG Friedensforschung (from Neues Deutschland, 3 May 2008) (47)

.How a German politician threatens democracy in Bosnia-Herzegovina, *ZDF Magazin Royale*, 17 Feb. 2023 (48)

وعلاوة على ذلك، بذل السيد شميت بصفته وزير الدولة للشؤون البرلمانية بوزارة الدفاع في العقد الأول للقرن الحادي والعشرين جهوداً كبيرة لإعادة تأهيل فيرنر مولدرز، وهو طيار مقاتل نازي كانت له علاقات وثيقة مع هيرمان غورينغ ومُنح لقب "بطل الاشتراكية الوطنية"<sup>(49)</sup>.

ومن المستهجن أن يتغاضى المجتمع الدولي عن احتفال السيد شميت بأماضي ألمانيا النازي؛ ومما يستحق الشجب والسخرية في آن معا أن يتوقع أي دبلوماسي دولي من مواطني البوسنة والهرسك أن يفعلوا الشيء نفسه.